



المملكة العربية السعودية
وزارة المالية

الخطة الإستراتيجية للوزارة

(2021-2018)



حضرة صاحب المجلة الهاشمية

الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني
ولي العهد المعظم

المقدمة

"وقد أكدت على أن النهج الحكومي لا بد أن يتوخى الشفافية والواقعية، دون تراخ أو تردد، ومع الانتهاء من مرحلة إعداد الاستراتيجيات والخطط فلا بد أن يركز النهج الحكومي على التنفيذ الفاعل، فلن يقوم أحد بإيجاد الحلول لمشاكلنا، إلا نحن أنفسنا، فلا بد أن نعتمد على إرادتنا وإمكانياتنا وطاقاتنا في مواجهة التحديات أمامنا بعزيمة وتصميم."

من خطاب العرش السامي في افتتاح أعمال الدورة العادية الثانية

لمجلس الأمة الثامن عشر

12 تشرين ثاني 2017

"ستعمل الحكومة على تطوير أداء الجهاز الحكومي من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مستويات العمل والإنجاز، ووضع مؤشرات قياس الأداء والمعايير الضامنة لذلك، بحيث تصبح الأساس في قياس إنجاز المسؤولين وأدائهم. كما سيتم تنظيم الإجراءات الإدارية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، بالتوازي مع برنامج الحكومة في أتمتة العمل من خلال مشروع الحكومة الإلكترونية، الذي سنعمل على إنجازه بسرعة ومهنية ليخدم المواطن، ويضمن أعلى مستويات الشفافية والنزاهة."

من كتاب الرد على كتاب التكليف السامي

حكومة دولة الدكتور هاني الملقى

1 حزيران 2016

عن الوزارة :

نشأت وزارة المالية مع تشكيل أول وزارة أردنية في عهد الإمارة بتاريخ 1920/4/11.

الإستراتيجية السابقة:

تبنت وزارة المالية خطة إستراتيجية سابقة (2014-2017) حيث تم تحقيق الأهداف الإستراتيجية من خلال الخطط التنفيذية للمديرية والأنشطة ومؤشرات الأداء الخاصة بالأهداف النوعية، وارتكز تنفيذ ومتابعة الخطة على بطاقات مؤشرات الأداء ونظام متابعة وتقييم الأداء المؤسسي.

تميزت الخطة السابقة (2014-2017) من حيث الإعداد الداخلي حيث أصبح لدى الوزارة خبرة كافية في مجال إعداد الخطة الإستراتيجية بطرق عملية، حيث تم مراجعتها وتحديثها بشكل سنوي بما يتواءم مع خطط المديرية إلا أنها كانت من وجود أنشطة روتينية في بعض المديرية.

التحديات التي واجهت تنفيذ الإستراتيجية السابقة:

- عدم وجود آلية محددة وشاملة لتحديد احتياجات الشركاء الحاليين والمستقبليين للإستفادة من التغذية الراجعة منهم.
- عدم تحديد مخاطر للأهداف الإستراتيجية.
- عدم وجود آليات لمراجعة الإجراءات للانحرافات.

- التوافق الاستراتيجي لاستراتيجية وزارة المالية مع استراتيجية إصلاح الإدارة المالية العامة في المملكة الاردنية الهاشمية (2018-2021)





الأردن ٢٠٢٥



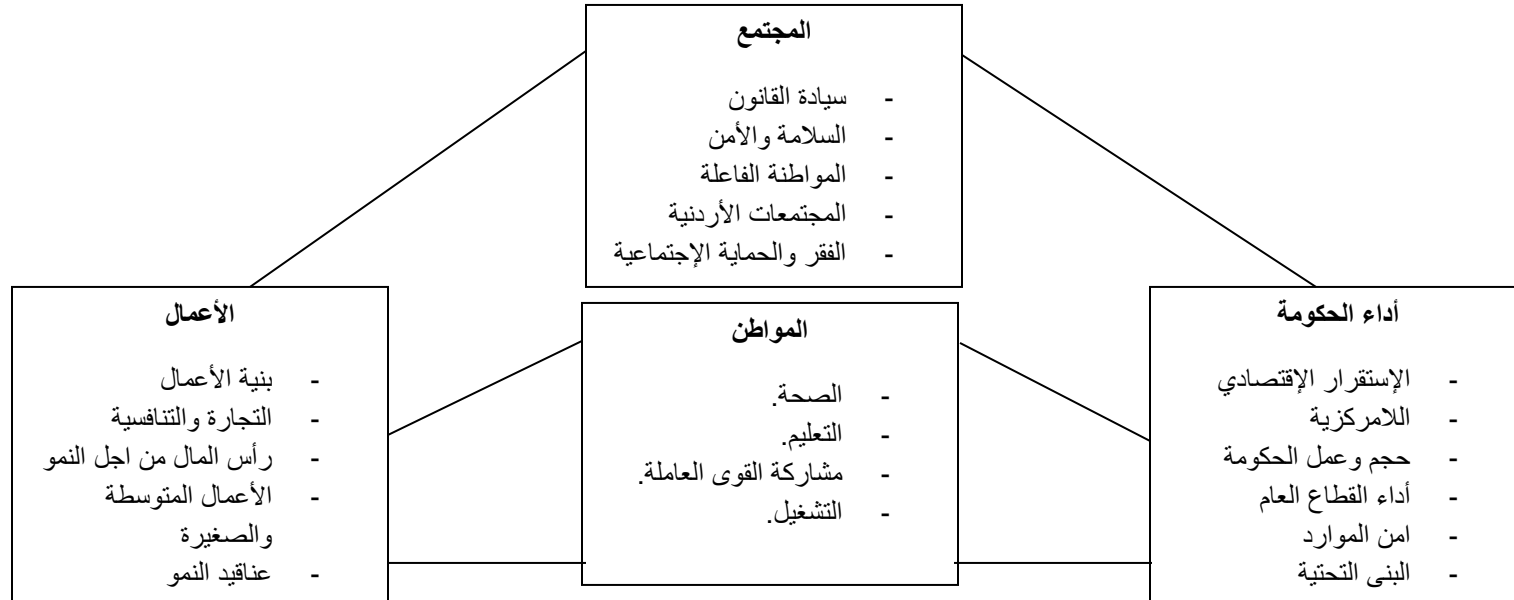
رؤية واستراتيجية وطنية

مرتكزات الخطة الإستراتيجية

1. رؤية الأردن 2025

بنيت هذه الرؤية على دراسة الواقع الإقتصادي والإجتماعي في نهاية عام 2014 من خلال أربعة محاور للحالة الراهنة لكل من المجتمع – أداء الحكومة – المواطن وقطاع الأعمال.

- ✓ يقيس محور المجتمع المشاركة الفاعلة في حماية وتمكين المحتاجين في المجتمع.
- ✓ يقيس محور الحكومة الحفاظ على الإستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء مالي كفؤ وتقليل المخاطر.
- ✓ يقيس محور المواطن تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.
- ✓ يقيس محور الأعمال رفع كفاءة إدارة المالية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.



النمو الإقتصادي الأردني

٢٠٢٢ – ٢٠١٨

مجلس السياسات الإقتصادية



2. خطة تحفيز النمو الإقتصادي (2018-2022)

السياسات الخاصة بالمالية العامة:

- الإلتزام بالنسب المستهدفة والأمانة لعجز الموازنة العامة والدين العام من الناتج المحلي الإجمالي.
- الإلتزام بضرورة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية.

متطلبات تنفيذ السياسات:

- التوسع في استخدامات أنظمة تكنولوجيا المعلومات في الإجراءات المالية.
- تبني أدوات تمويل أقل كلفة.
- تفعيل آليات الرقابة الداخلية.



المركز التنظيمي لوزارة المالية

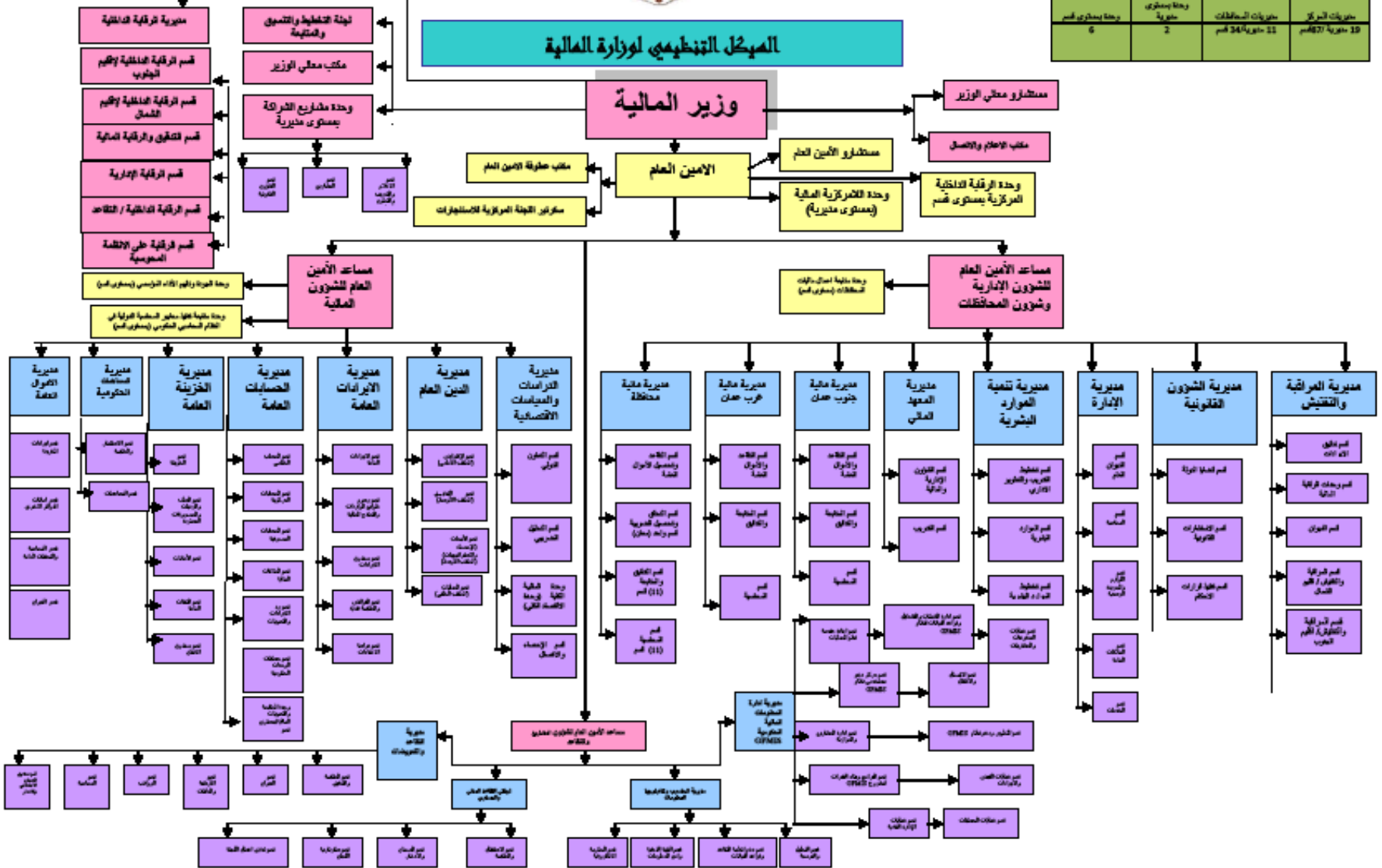
مديريات الجواز	مديريات المحافظات	وحدة دعمي	وحدة دعمي قسم
19 مديرية 4877 قسم	11 مديرية 244 قسم	2 مديرية	6 مديرية دعمي قسم

وزير المالية

الأمين العام

مساعد الأمين العام للشؤون الإدارية والمحافظات

مساعد الأمين العام للشؤون المالية



الإطار العام للخطة الإستراتيجية



هيكل الخطة الإستراتيجية



معطيات إستراتيجية محورية وإنعكاساتها على مستقبل الوزارة

- المديونية
- المتأخرات
- استمرار الدعم لبعض المؤسسات

المقارنة المرجعية (Benchmarking)

أين نحن بالنسبة للآخرين؟

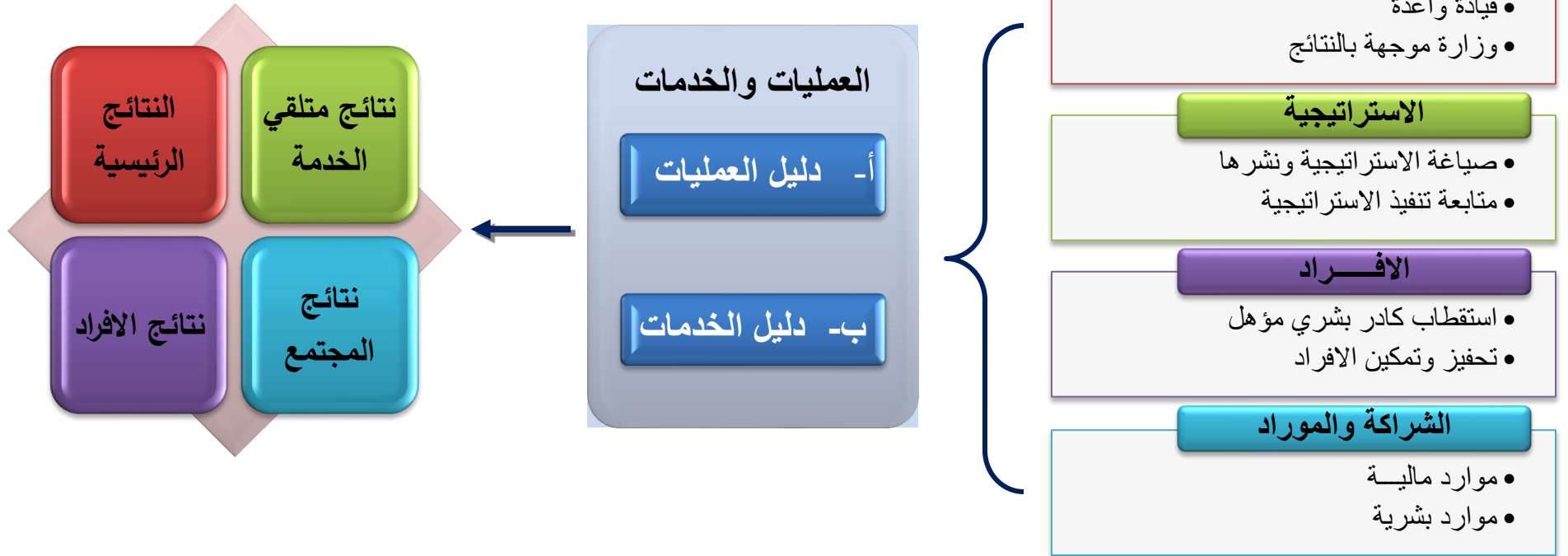
ما هي مجالات التحسين المفضلة؟

تمت المقارنة المرجعية للأبعاد التالية:

« البعد الوظيفي (حيث تم مقارنة وظيفة وزارة المالية والمهمة الرئيسة لها مع وزارة المالية في كل من لبنان/البحرين).»

« البعد الإستراتيجي (حيث تم مقارنة إستراتيجية وزارة المالية بإستراتيجيات الوزارات الأخرى).»

ممكّنات ونتائج وزارة المالية



(SWOT ANALYSIS)

أبرز نقاط القوة ونقاط الضعف وأبرز الفرص والتهديدات

<p>نقاط الضعف Weaknesses</p> <ul style="list-style-type: none">• ضعف التنسيق ما بين الوزارة ودوائرها التابعة لمعالي الوزير من جهة والوزارات والدوائر الأخرى من جهة أخرى.• قلة الكوادر البشرية المؤهلة.	<p>نقاط القوة Strengths</p> <ul style="list-style-type: none">• دعم الإدارة العليا لبرامج الإصلاح.• دور الوزارة الفاعل في القطاع العام.• وجود التمويل اللازم لتحقيق أهداف الوزارة.• نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS).• اعتماد أفضل الممارسات العالمية في مجال المالية العامة (IPSAS).• وحدة اللامركزية المالية.• وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
<p>التهديدات Threats</p> <ul style="list-style-type: none">• عجز الموازنة.• حجم المديونية.• حجم وعدم مرونة النفقات الجارية.• عدم مرونة القوانين والأنظمة التي تحكم التوظيف في القطاع العام.• صغر حجم الاقتصاد الأردني وانكشافه.• ارتفاع فاتورة دعم الطاقة والمواد التموينية.	<p>الفرص Opportunities</p> <ul style="list-style-type: none">• الاستقرار السياسي.• العلاقات المميزة مع الشركاء الاستراتيجيين المحليين والدوليين.



✚ **الانتماء:** الاخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه الوزارة ومتلقي الخدمة.

✚ **الشفافية:** الالتزام بالإفصاح في المعاملات والإجراءات اللازمة والبيانات وفق أعلى درجات المهنية.

✚ **النزاهة:** التعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف الوزارة.

✚ **العمل بروح الفريق الواحد:** ترسيخ العمل الجماعي تفكيراً وسلوكاً.

✚ **التميز والإبداع في العمل:** الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة حسب أفضل الممارسات العالمية.

الرؤية
إدارة مالية متميزة على المستوى الإقليمي محفزة على الإبداع تساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي ورفاه المواطنين في المملكة.

الرسالة
الارتقاء بآليات إدارة المال العام ومستوى الخدمات المقدمة من خلال تحديث التشريعات المالية وتطبيق أفضل الممارسات العالمية وبالاعتماد على الموارد البشرية والمعرفية المالية المتميزة.

القيم

- الانتماء
- الشفافية
- النزاهة
- العمل بروح الفريق الواحد
- التميز والإبداع في عمل

الأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية

الأهداف الوطنية

الهدف الأول: الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر

الهدف الثاني: تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها

الأهداف الإستراتيجية للوزارة

الهدف الأول : تطوير آليات رسم السياسة المالية وإعداد البيانات المالية وفق المعايير المالية الدولية

الهدف الثاني: رفع كفاءة الرقابة المالية

الهدف الثالث: رفع كفاءة إدارة الموارد المالية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

الهدف الرابع: تطوير الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة ومشاركة كافة المحافظات في آلية تقديم خدماتهم

الهدف الخامس: رفع سوية الأداء المؤسسي في الوزارة

الهدف السادس: تعزيز القدرات البشرية والمعارف لدى الموظفين

الاهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية

الهدف الوطني الأول(1)

• الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر

الهدف الاستراتيجي الأول (1-1)

• تطوير آليات رسم السياسة المالية وإعداد البيانات المالية وفق المعايير المالية الدولية

مديرية الدين العام:

1-1-1 تعزيز الشفافية والإفصاح.

2-1-1 تخفيض تكاليف ومخاطر الإقتراض.

3-1-1 تحقيق التوازن بين الدين الخارجي والدين الداخلي.

مديرية الإيرادات العامة:

4-1-1 تعزيز الإيرادات المحلية وتوسيع قاعدتها للمساهمة في تغطية النفقات الجارية.

مديرية الدراسات والسياسات الإقتصادية:

5-1-1 تحقيق الأهداف الإلزامية والتأشيرية والهيكلية ضمن برنامج الإصلاح المالي.

6-1-1 تقليل الانحراف بين الفعلي والمقدر للبيانات المالية.

وحدة المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSAS:

7-1-1 تطبيق معايير المحاسبية الدولية في القطاع العام على أساس الاستحقاق.

الأهداف

الفرعية

للمديريات

الأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية

• الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر

الهدف الوطني الأول(1)

• رفع كفاءة الرقابة المالية

الهدف الاستراتيجي الثاني (1-2)

مديرية إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS :

1-2-1 استكمال الإنتشار في تطبيق نظام GFMIS على الوزارات والدوائر الحكومية.

مديرية المساهمات الحكومية:

1-2-2 تعزيز آلية الإشراف على مساهمات الوزارة والحكومة في الشركات.

1-2-3 تفعيل أداء ممثلي الوزارة في مجالس إدارة وهيئات مديري الشركات التي تساهم فيها.

مديرية الرقابة الداخلية:

1-2-4 المحافظة على المال العام والموجودات العامة والتأكد من حسن استخدامها بالشكل الأمثل.

مديرية المراقبة والتفتيش:

1-2-5 مراقبة آليات العمل المالي للوزارات والدوائر الحكومية وفقاً للتشريعات المعمول بها للمحافظة على المال العام.

مديرية الشؤون القانونية:

1-2-6 تفعيل قيود وقضايا الخزينة الحقوقية والجزائية وانهاؤها.

1-2-7 تنفيذ قرارات الاحكام الصادرة ضد الخزينة بصورة أصولية.

1-2-8 تقديم الدراسات والرأي القانوني ودراسة التشريعات والعقود والاتفاقيات التي تعرض على المديرية.

الأهداف

الفرعية

للمديريات

الأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية

الهدف الوطني الثاني (2)

• تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها

الهدف الاستراتيجي الثالث (2-3)

• رفع كفاءة إدارة الموارد المالية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

مديرية الخزينة العامة:

2-3-1 الحفاظ على رصيد حساب الخزينة دائن لدى البنك المركزي.

2-3-2 اعداد مشروع قانون موازنة وزارة المالية وتنفيذ قانون الموازنة بعد اقراره.

مديرية الحسابات العامة:

2-3-3 إصدار الحساب الختامي السنوي للموازنة العامة للدولة والحساب الختامي للوحدات الحكومية ضمن المدة الدستورية.

2-3-4 تطوير آلية ادارة الحسابات الحكومية.

مديرية التقاعد والتعويضات:

2-3-5 ادارة واستثمار أموال صندوق الضمان والادخار بأفضل الوسائل وأقل المخاطر.

مديرية الأموال العامة :

2-3-6 تحسين كفاءة آليات تحصيل المال العام (سنداً لقانون تحصيل المال العام).

وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

2-3-7 تطوير منظومة التشريعات القانونية لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها.

2-3-8 متابعة تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الأهداف

الفرعية

للمديريات

الأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية

الهدف الوطني الثاني (2)

• تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها

الهدف الاستراتيجي الرابع (2-4)

• تطوير الخدمات المقدمة لمتلقي الخدمة ومشاركة كافة المحافظات في آلية تقديم خدماتهم

مديرية التقاعد والتعويضات:

1-4-2 تحسين مستوى الخدمات التقاعدية المقدمة لمتلقي الخدمة.

مديرية لجنتي التقاعد المدني والعسكري:

2-4-2 تحسين آلية العمل وانجاز القرارات التقاعدية والمالية بوقت أقل وبالذقة المطلوبة إستناداً إلى التشريعات المعمول بها.

مديرية الإدارة:

3-4-2 تأمين الاحتياجات وتقديم الخدمات بأفضل الوسائل وأقل التكاليف.

مديرية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات:

4-4-2 تطوير الأنظمة المعمول بها في الوزارة وتقديم الخدمات المساندة.

مديرية المعهد المالي:

5-4-2 تحسين مستوى اداء العاملين في الإدارة المالية والمحاسبة والرقابة وفي الوزارات والدوائر الحكومية.

6-4-2 المساهمة في نشر المعرفة بمفاهيم الإدارة المالية العامة الفعالة والمحاسبة والرقابة.

مديرية ماليات محافظات:

7-4-2 تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمراجعين في المحافظات .

وحدة اللامركزية المالية:

8-4-2 تنفيذ الموازنة العامة للمحافظات في ظل اللامركزية ومتابعتها .

الأهداف

الفرعية

للمديريات

الأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية

• تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها

الهدف الوطني الثاني (2)

• رفع سوية الأداء المؤسسي في الوزارة

الهدف الاستراتيجي الخامس (2- 5)

الأهداف

الفرعية

للمديريات

وحدة الجودة وتقييم الأداء المؤسسي:

2-5-1 تطوير نظام الأداء المؤسسي ومأسسة أعمال الوزارة.

الأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والأهداف الفرعية

• تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها

الهدف الوطني الثاني (2)

• تعزيز القدرات البشرية والمعارف لدى الموظفين

الهدف الاستراتيجي السادس (2- 6)

مديرية تنمية الموارد البشرية:

2-6-1 تطبيق برامج التنمية البشرية وبرامج التطوير الاداري.

مديرية المعهد المالي:

2-6-2 تحسين مستوى أداء العاملين في وزارة المالية.

وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

2-6-3 بناء وتعزيز قدرات الكادر الوظيفي لوحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص ونشر مفهومها.

الأهداف

الفرعية

للمديريات



المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة المال والسياحة

هاتف الوزارة : 4636321 06/4643600

هاتف مركز الاتصال الوطني : 06/5008080

فاكس الوزارة : 06/4618527

ص.ب : (85) عمان 111118 الأردن

الموقع الالكتروني : www.mof.gov.jo

البريد الالكتروني : info@mof.gov.jo